A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.38
16 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

غيانا*، والمكسيك: مشروع قرار

نحو نظام مالي دولي يتسم بالاستقرار والعدالة ويستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٣/١٧٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى بشأن موضوع "نحو نظام مالي دولي مستقر ويمكن التنبؤ به، وعلاقة هذا النظام بالتنمية الاجتماعية"(١)، الذي عقد بالمكسيك يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغرض الإسهام في العملية التي استهلت من خلال قرار الجمعية ٥٣/١٧٢،

وإذ تسلم بأن تزايد عولمة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية قد أوجد أمام الحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي ككل تحديات وفرصا جديدة لتعبئة موارد وافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر A/54/-.

99-35156 171199 171199

9935156

وإذ تشدد على أهمية توفير موارد مالية كافية للتنمية في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التدفقات المالية العامة والخاصة، والتجارة الدولية، والمعونة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وأن النظر في هذه القضايا نظرة شاملة ومتكاملة من شأنه أن يشكل عنصرا هاما جدا في الحوار والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ يساورها القلق العميق إزاء استمرار الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمثل مصدرا خارجيا هاما لتمويل التنمية ودعما هاما للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، للقضاء على الفقر ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، خاصة حيثما تكون التدفقات الرأسمالية الخاصة إما غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تؤكد أهمية إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية، من أجل تحرير الموارد اللازمة لتمويل جهودها الإنمائية،

وإذ تعرب عن الحاجة لأن تسفر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة عن زيادة إمكانية الوصول للأسواق أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حيث تمثل هذه الأسواق مصدرا هاما للموارد المالية اللازمة لجهودها الإنمائية،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضرورة مد نطاق فوائد التكامل المتزايد في الأسواق العالمية إلى جميع الأمم والشعوب، ولا سيما إلى البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا، وأنه رغم أهمية الدور الذي تؤديه التدفقات الرأسمالية الخاصة في تشجيع التنمية الاقتصادية فإنها لا توزع بشكل متساو وليست متاحة أو غير كافية بالنسبة لمعظم البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أهمية الحاجة إلى كفالة أن يفيد انتقال رؤوس الأموال الاقتصادات النامية لا أن يضر بها، وتلاحظ بوجه خاص أن التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل الموجهة نحو المضاربة، غالبا ما تحدث، بسبب طبيعتها العالية التقلب، آثارا سلبية على ما لدى البلدان النامية من أهداف طويلة الأجل،

وإذ تأسف لأن الأزمة المالية في الآونة الأخيرة قد أسفرت عن حدوث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي لدى البلدان النامية وآثار سلبية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، بما يلحقه ذلك من أفدح الآثار على أكثر الفئات ضعفا، وإذ يقلقها في هذا السياق احتمال ظهور شعور بالرضا في ضوء أنه قد تم

فيما يبدو التغلب على أبرز آثار الأزمة في بعض المناطق والقطاعات، مما قد يسفر عن إضعاف اتخاذ إجراء عاجل بشأن المجموعة الواسعة من الإصلاحات التي ثمة حاجة لإجرائها بالنظام المالي الدولي،

وإذ تسلم بأن الأزمة المالية في الآونة الأخيرة قد كشفت النقاب عن ضعف النظام المالي الدولي الراهن وإذ تؤكد الحاجة الماسة للعمل لوضع مجموعة واسعة من الإصلاحات لإقامة نظام مالي دولي يتسم بالاستقرار والعدالة، بغرض تمكينه من الاستجابة بشكل أكثر فعالية وفي الوقت المطلوب لتحديات التنمية في إطار التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تضطلع، عند أدائها لدورها الخاص بتشجيع التنمية، خاصة في البلدان النامية، بدور محوري في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق توافق الآراء الدولي الضروري بشأن المجموعة الواسعة من الإصلاحات المطلوبة لإقامة نظام مالي دولي متين ومستقر وعادل وقادر على الاستجابة لتحديات التنمية لا سيما في البلدان النامية،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[٢] ومذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنونة "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية"[٣]، وتقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنون "نحو بناء مالي دولي جديد"، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، لعام ١٩٩٩[٤]، وتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩[٥]؛

٢ - تؤكد على الحاجة إلى تجديد بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بغرض تشجيع قيام نظام مالي دولي يتسم بالمتانة والاستقرار والعدالة، وما يستتبع تحقيق ذلك من الحاجة إلى تحسين قدرات الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة لديه ليعالج في حينه ظهور الأزمة المالية وانتشارها، مع انتهاج منظور شامل وطويل الأجل، على أن يظل قادرا على الاستجابة لتحديات التنمية وحماية أكثر البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٣ - تشدد على أهمية وجود بيئة دولية متيحة للإمكانيات من خلال جهود متينة وتعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا للانتعاش الاقتصادي العالمي وتدعو، تحقيقا لهذه الغاية، البلدان الصناعية الكبرى، ذات القدرة الكبيرة على التأثير في النمو الاقتصادي العالمي، أن تعتمد وتنهج سياسات منسقة تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار المالي الدولي، وتشجيع وجود بيئة اقتصادية خارجية ملائمة لاستدامة الانتعاش الاقتصادي العالمي، بما في ذلك انتعاش البلدان المتأثرة بالأزمة انتعاشا تاما؛

---

(٢) A/54/471.

(٣) A/54/512/Add.1.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.C.1.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.1.

٤ - تسلم بأهمية الاستقرار المالي الدولي وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الكبرى، لأن تكفل اتساق سياسات الاقتصاد الكلي مع أولويات النمو والتنمية، خاصة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٥ - تشدد أيضا على أهمية وجود مؤسسات داخلية قوية على الصعيد الوطني لتشجيع إنجاز النمو والتنمية، بما في ذلك من خلال سياسات اقتصادية كلية سليمة وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك وضع ترتيبات مؤسسية كافية سواء في بلدان منشأ التدفقات الرأسمالية الدولية أو في الجهات المتلقية لها؛

٦ - تدرك أهمية التعجيل بتحقيق آفاق النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر وأضعف البلدان بالمجتمع الدولي، وتهيب بالبلدان الشريكة المتقدمة النمو مواصلة ما تبذله من جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وجهودها الرامية إلى تعزيز عملية تخفيف عبء الديون، وتحسين إمكانية الوصول للأسواق وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات؛

٧ - تعيد تأكيد الحاجة إلى قيام حوار مستمر وبناء في المؤسسات والمنتديات ذات الصلة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والحاجة لأن يواصل المجتمع الدولي العمل معا في صياغة خطة عالمية لتحقيق الاستقرار المالي وبشأن القضايا المتصلة بتعزيز النظام المالي الدولي وإصلاحه، وتشدد في هذا السياق على أهمية تمثيل ومشاركة البلدان النامية بشكل كاف وعادل في عمليات صنع القرارات المتخذة في المؤسسات المالية الدولية بهدف كفالة فعالية وعالمية الترتيبات الجديدة، مما يعكس التنوع فيما بين الاقتصادات، ومستويات تنميتها، وأهدافها؛

٨ - تشجع تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، بغرض تشجيع المجموعة الواسعة من الإصلاحات المطلوبة لإقامة بناء مالي دولي متين ومستقر وعادل يعكس المصالح العالمية لدى المجتمع الدولي، وتوصي في هذا الخصوص أن يولي اجتماعهما الرفيع المستوى القادم أولوية للنظر في الطرائق اللازمة لإقامة نظام مالي دولي أكثر متانة واستقرارا وعدالة، يستجيب لتحديات التنمية، خاصة في البلدان النامية؛

٩ - تؤكد أن المؤسسات المالية الدولية، ينبغي لها أن تكفل، عند إسداء النصيحة في مجال السياسات وتقديم الدعم لبرامج التكيف، مراعاتها للظروف الخاصة لدى البلدان المعنية والاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية، والعمل نحو الخروج بأفضل النتائج فيما يتعلق بالنمو والتنمية، بما في ذلك من خلال حماية مستويات النفقات الاجتماعية التي يحددها كل بلد على أساس احتياجاته وأولوياته الوطنية وفقا لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل؛

١٠ - تشدد على الحاجة إلى تحديد دور المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتحسين قدراتها فيما يختص باتقاء الأزمات المالية الدولية وإدارتها وحلها في الوقت المطلوب وبطريقة فعالة، وتشجع في هذا الخصوص الجهود المبذولة لتعزيز دور حفظ التوازن الذي تؤديه المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية وإعداد ترتيبات دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية، وتطلب إلى اللجان الإقليمية أن تقدم آراءها بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

١١ - تؤكد على الحاجة إلى وضع نظام للإنذار المبكر لاتقاء التهديد الناجم عن الأزمات المالية والقيام، حسب الحالة، باتخاذ إجراءات في حينها لمعالجة هذا التهديد، وتشجع في هذا الخصوص صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة على تكثيف جهودهما للإسهام في هذه العملية؛

١٢ - تشدد على أن الحاجة إلى توفير سيولة دولية كافية أمام النظام المالي الدولي للإسهام في تعزيز الاستقرار العالمي، بما في ذلك من خلال تقديم موارد كافية إلى المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، لتوفير التمويل الطارئ في الوقت المطلوب للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية، فضلا عن زيادة إمكانية الوصول إلى الخطوط الائتمانية الطارئة وكفالة شفافيتها وتحسين توقيتها، وإنشاء احتياطيات إقليمية وتعزيز هذه الاحتياطيات؛

١٣ - تؤكد أن جميع البلدان ينبغي لها أن تحتفظ باستقلالها في إدارة حساباتها الرأسمالية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الوطنية الذاتية، وتشدد، في هذا السياق، على أن فتح الحسابات الرأسمالية يجب أن يتم بطريقة منظمة وتدريجية ومسلسلة تسلسلا جيدا، على أن يتمشى إيقاعه مع تعزيز قدرة البلدان على التواؤم مع ما يترتب عليه من عواقب؛

١٤ - تعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز النظام المالي الدولي والوطني من خلال رصد أكثر فعالية، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للقطاعين العام والخاص على حد سواء، استنادا إلى جملة أمور منها تحسين توافر المعلومات وشفافيتها، حسب الاقتضاء، وإمكانية اتخاذ تدابير تنظيمية وتدابير كشف طوعية فيما يتعلق بالمشاركين في الأسواق المالية، بمن فيهم مستثمرو المؤسسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالعمليات العالية التأثير؛

١٥ - تدعو إلى تجديد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها، وتؤكد في هذا السياق أهمية التوزيع الأعدل لتكلفة عمليات التكيف بين القطاعين العام والخاص، وبين الدائنين والمدينين والمستثمرين، وتطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم آراءه بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

١٦ - تكرر دعوتها إلى المجتمع الدولي لمواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية بغرض الإسهام في تقليل التقلب المفرط للتدفقات المالية العالمية إلى الحد الأدنى، وتكرر في هذا السياق الحاجة إلى النظر في إنشاء أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والاتجار بالعملات، من خلال جملة وسائل منها التدابير الضريبية والتدابير المتصلة بالأسواق فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية، وتدعو صندوق النقد الدولي والهيئات التنظيمية ذات الصلة إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٧ - تؤكد أهمية تقييمات الأخطار السيادية استنادا إلى معايير موضوعية وشفافة، وتدعو في هذا الخصوص الهيئات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة إلى الإسهام في وضع معايير ملائمة لكفالة قيام وكالات تقييم الأخطار بتقديم معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المطلوب وعلى أساس منتظم؛

١٨ - تشجع الجهود التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لمساعدة الحكومات على معالجة العواقب الاجتماعية الناشئة عن الأزمة، ولا سيما من خلال تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي في البلدان النامية خاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا، على ألا تغيب عن الأنظار الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعم من خلال تعاون اللجان الإقليمية، المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية، ووضع خطة عالمية ترمي إلى إقامة نظام مالي دولي يتسم بقدر أكبر من الاستقرار وإمكانية التنبؤ به والعدالة ويستجيب لتحديات التنمية، خاصة المتعلقة بالبلدان النامية، وتطلب في هذا الخصوص إلى الأمين العام أن يتيح نتائج تلك العمليات للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

٢٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، تقريرا إليها في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار تحت العنوان الفرعي "تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"، مشفوعا بتحليل للاتجاه الراهن في التدفقات المالية العالمية، وبتقديم التوصيات اللازمة لوضع خطة عالمية ترمي إلى إقامة نظام مالي دولي يتسم بالمتانة والاستقرار والعدالة ويستجيب لأولويات النمو والتنمية، خاصة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٢١ - تطلب كذلك إلى رئيس الجمعية العامة أن يرسل نسخة من هذا القرار إلى مجلسي مديري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن يدعوهما إلى النظر في هذا القرار في مناقشاتهما بشأن هذه المسألة.

- - - - -